الاصول المتداولة

الاصل : منافع اقتصادية متوقعة في المستقبل ناتجة عن حدث حدث في الماضي وتحت سيطرة المنشاة

الملكية ليست شرطا فقد يكون هناك اصل نتيجة عقد ايجار تمويل هو ليس مملوك للمنشاة ولكنه يولد منافع اقتصادية

امثلة المدينون والنقدية والآلات والمعدات والخ مثلا المدينون تم بيع بضاعة لهم في الماضي وبالتالي سيولد منافع اقتصادية في المستقبل وتحت سيطرة المنشاة حيث انها من حقها قانونا تحصيل النقدية من العملاء

المتداول وغير المتداول

سنة من تاريخ الميزانية او دورة تشغيل ايهما اطول ده يصبح متداول وغير ذلك غير متداول

معيار السنة معروف ما هي دورة التشغيل

دورة التشغيل = 365/ معدل دوران المدينون + 365/ معدل دوران المخزون

معدل دوران المدينون = المبيعات / متوسط رصيد المدينون

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط رصيد المخزون

المتداول وغير المتداول

المتداول سنة من تاريخ الميزانية او دورة تشغيل ايهما اطول

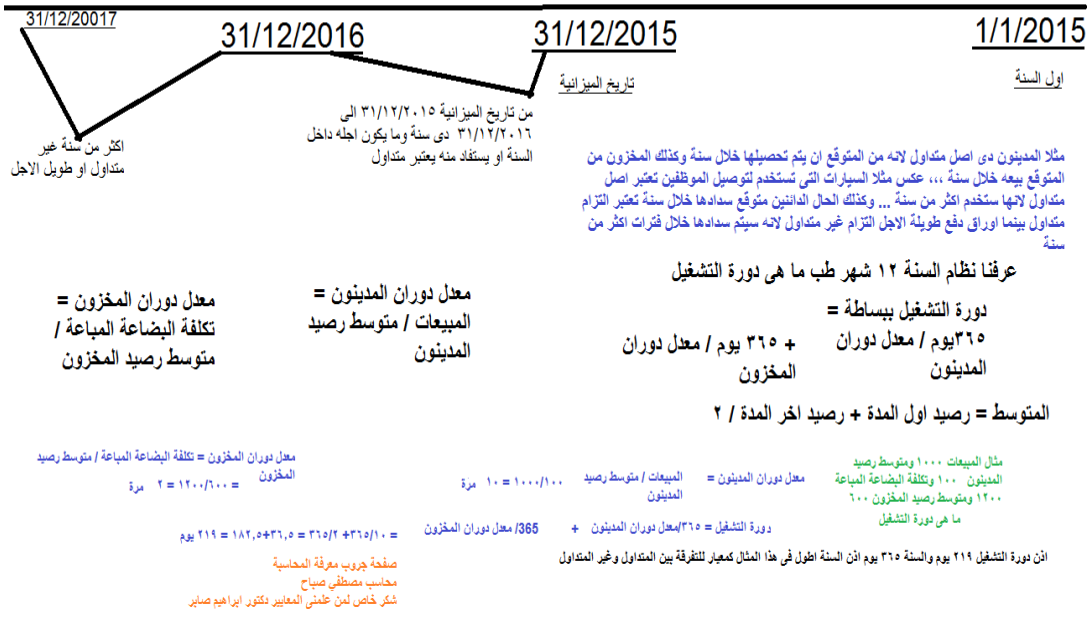

اذن معيار التفرقة هنا سنة اطول ويعتبر سنة من تاريخ الميزانية متداول اكثر من سنة غير متداول

ملحوظة نرى انه تم قسمة المبيعات / متوسط رصيد المدينون ولم نقم بوضع إجمالي المدينون لان رقم المبيعات هو يعبر عن ايراد المبيعات عن السنة كلها فترة مالية حدثت بينما رصيد المدينون يعبر عن رصيد لحظي في نهاية الفترة اخر يوم في السنة ولكى تكون القسمة عادلة لابد من تحويل رصيد المدينون لكى يعبر عن السنة كلها وذلك من خلال رصيد اول المدة + رصيد اخر المدة على 2

عناصر الاصول المتداولة :

النقدية : لما تحصل فلوس من حـــــ/ النقدية الى حـــــ/ مثلا الايرادات

النقدية : لمات تدفع فلوس من حـــــ/ المصروفات الى حـــــ/ النقدية

النقدية تزداد بالتحصيل والقبض وتنقص بالسحب والصرف

النقدية وما في حكمها :

١- النقدية : النقدية هي الاصل الاكثر سيولة ووسيط التبادل المعياري وتعتبر اساس التقييم والمحاسبة على جميع عناصر الاصول وهى اصل متداول الا ان تكون نقدية مقيدة مثل وديعة لآجل او مربوطة على خطاب ضمان
امثلة عملة معدنية – عملة ورقية – النقدية المتاحة والمودعة في البنوك (الحسابات الجارية) – اوامر الدفع المصرفية مثل الكمبيالة لكن حل اجلها – الشيكات المعتمدة (الشيك الذى يوضع قيمته بالكامل في البنك فيعتمده البنك كشيك قابل للصرف) – شيك مصرفي نفسه وكذلك شيك مصدق (مسميات فقط) (نظرا للشيكات المرتدة فيطلب شيك مصرفي او مصدق)– الشيكات الشخصية لا يضمنها البنك مضمونة بالقوة الائتمانية للعميل –الحوالات البنكية – حسابات التوفير والودائع (من النقدية اذا كانت مقيدة)

التسوية البنكية : يتم اعدادها عن طريق المودعين في البنوك عندما يستلموا كشف الحساب الشهري من البنك
يتم اعدادها لتحديد أي تسويات مطلوبة على رصيد النقدية (يتم اعدادها ليكون الرصيد اللي في البنك صحيح لاتخاذ قرارات سليمة)
فيه نوعين اساسين من المعاملات :
١- عناصر لا تتطلب أي تسويات في الدفاتر
٢- عناصر تتطلب تسويات في الدفاتر

١- عناصر لا تتطلب اى تسويات في الدفاتر

- الشيكات المعلقة المصدرة طرفنا نحن كتبنا الشيك لمورد سداد لبضاعة اخذناها منه والشيك حل اجله وتم تسليمه للمورد فيزيائيا لكن المورد لم يصرف الشيك .وتاريخ الشيك داخل الفترة المغلقة (مثلا تعمل تسوية في 12/31 والشيك تاريخه 12/15 والشهر انتهى ولم يتم صرف الشيك)

- ايداعات بالطريق استلمت شيك من العميل لكن لم يتم ادخاله في حسابنا .شيكات مستحقة لشركتنا من العملاء وتم استلامها من العملاء وتم ايداعها في الحساب الجاري في البنك وتاريخ الشيك داخل الفترة المغلقة مثل (عمليات المقاصة)
- اخطاء البنك هناك اخطاء من البنك ادخل شيك مرتين ، رقم مقلوب ، رقم ناقص صفر مثلا انا طلعت شيك ب 1000 وصورته واعطيته للمورد لما جيه كشف البنك وجدت رقم الشيك قيمته 100 مثلا بالتالي هناك اخطاء في البنك والدفتر عندي صح لا اعدل شيء (سجلنا في دفاترنا الرقم الصحيح والبنك يا اما علا المبلغ يا اما خفض المبلغ .
- 2- عناصر تتطلب تسويات في الدفاتر

تتطلب قيود تعديلية في الدفاتر

- شيكات مرتدة لعدم كفاية الرصيد وغير مسجلة في الدفاتر الشيك بعد اضافته تم خصمه في كشف حساب البنك (لازم تعدل بها الدفتر بعمل قيد) .. شيكات مرتدة لها نوعين يا شيكات مستلمة من العملاء يا ام مسلمة للموردين .. تعمل عكس القيد المحاسبي.
- مصاريف بنكية البنك يخصم مصاريف بنكية وانت لا تعلم بها الا لما تحصل على كشف الحساب
- اخطاء في الدفتر مسجل شيك مصروف مرتين او مقبوض مرتين بتزود يا بتنقص الرصيد
- تحصيلات من العملاء نيابة عنك كعميل مثل تحصيل اوراق قبض مثلا تم بيع سيارة بالتقسيط واخذت شيكاتها بالكامل وتسجلها شيكات تحت التحصيل وتودعها في البنك والبنك يحصل بالنيابة عنك ولما يأتي اشعار من البنك او يأتي كشف الحساب تعرف انه تم التحصيل وذلك يتم برسوم بنكية .
- مدفوعات قام بها البنك بالنيابة عن شركتنا بناء على تفويض مننا
- خصم قسط قرض كان قد منحه البنك لشركتنا ولم يتم خصمه في الدفاتر

شكل التسوية

طريقة ذات الاتجاهين

رصيد كشف الحساب البنك		****
يضاف		
ايداعات بالطريق	****	
اخطاء البنك التى تقلل الرصيد	****	
يطرح		
شيكات معلقة	(***)	
اخطاء البنك التى تزود الرصيد	(***)	
رصيد البنك الصحيح		*****
رصيد الدفتر		****
يضاف		
البنود التى تطلب تعديل وكانت تنقص الرصيد		
تحصيلات قام بها البنك	***	
اخطاء تقلل رصيد الدفتر	***	

يطرح		
البنود التى تطلب تعديل وكانت تزود الرصيد		
مصروفات وعمولات بنكية	**(***)**	
اخطاء تزود رصيد الدفتر	**(***)**	
رصيد الدفتر الصحيح		*****

القيود

مثلا تحصيلات من العملاء

يكون القيد من حـــ/ البنك الى حـــ/ العملاء

مثلا مصروفات بنكية

من حـــ/ مصروفات بنكية الى ح البنك

شيكات مرتدة مثلا من الموردين لعدم كفاية الرصيد

من حـــ/ البنك الى حـــ/ الدائنين

كان القيد لما طلعت الشيك للمورد

من حـ/ الدائنين الى حـــ/ البنك

وهكذا

مثال على التسوية البنكية

في 2012/7/31 أظهرت دفاتر شركة النسيم رصيد حساب البنك بمبلغ 42900 دينار. وقد أظهر الكشف الوارد من البنك رصيد بمبلغ 44000 دينار. وبعد فحص دفاتر الشركة ومطابقة الحركات الواردة بكشف البنك تبين أن أسباب الفروقات بين الرصيدين مايلي:

- إيداعات نقدية بالطريق بمبلغ 1500 دينار أودعتها الشركة نهاية يوم 2012/7/31 لكنها لم تظهر بكشف البنك.
- قام البنك بتحصيل فوائد سندات تملكها الشركة ومودعة لدى البنك بمبلغ 600 دينار ولم يصل اشعار بها للشركة.
- هناك شيكات محررة للدائنيين خلال شهر تموز غير مقدمة للصرف بمبلغ 4500 دينار.
- هناك مصاريف وعمولات بنكية بمبلغ 200 دينار خصمها البنك على حساب الشركة ولم يرد بها إشعار للشركة.
- أظهر كشف البنك شيك مُعاد للعميل خلدون بمبلغ 1000 دينار (كانت الشركة أودعته نهاية شهر تموز) ولم يصل إشعار للشركة بذلك.
- إكتشف محاسب الشركة أنه أخطأ في تسجيل شيك محرر لأحد الموردين (عدنان) خلال شهر تموز حيث سجل بالدفاتر بمبلغ 6800 دينار في حين أن الشيك كتب وصرف من البنك بشكل صحيح بمبلغ 6100 دينار.
- قام البنك بتسديد ورقة دفع مستحقة على الشركة بمبلغ 2000 دينار لم يصل بها إشعار للشركة.

الحل

في البداية يقوم محاسب المنشأة بإعداد كشف تسوية البنك، ومن ثم يقوم بإعداد قيود بالمبالغ التي ظهرت في كشف البنك ولم تكن المنشأة قد علمت بها وهي ماتسمى بقيود التسوية:

أ. **إعداد مذكرة التسوية**

كشف تسوية البنك كما في 2012/7/31

44000 دينار	**الرصيد في الكشف الوارد من البنك**
	يضاف:
1500	إيداعات لم تظهر كشف في البنك ولم يرد بها إشعار (وظهرت بالدفاتر)
	يطرح:
(4500)	شيكات محررة للدائنين ولم تقدم للصرف بعد
41000	**الرصيد المعدل (الحقيقي) بعد التسوية**

كشف تسوية البنك كما في 2012/7/31

42900 دينار	الرصيد حسب دفاتر الشركة
	يضاف:
600	إيراد فوائد سندات سجلها البنك للشركة ولم تسجل لدى الشركة
700	خطأ في شيك المورد عدنان (6800-6100)
	يطرح:
(200)	عمولات ومصاريف بنكية لم يرد بها إشعار للشركة
(1000)	شيك معاد للعميل خلدون لم يرد به إشعار للشركة
(2000)	تسديد البنك ورقة دفع ولم يصل إشعار للشركة بذلك
41000	**الرصيد المعدل (الحقيقي) بعد التسوية**

يلاحظ من مذكرة تسوية حساب البنك أن الرصيد الحقيقي الذي سيظهر في دفاتر شركة النسيم بعد التسوية وفي الميزانية كما في 2012/7/31 هو 41000 دينار .

إعداد قيود التسوية في دفاتر شركة النسيم:

يقوم محاسب الشركة بإعداد قيود التسوية للبنود الظاهرة في كشف البنك وغير مسجلة بالدفاتر حتى تاريخ صدور كشف البنك وكما يلي:

600	من حـ / البنك	2012/7/31
600	إلى حـ/ ايراد فوائد السندات	
(إثبات إيراد فوائد السندات)		

700	من حـ / البنك	2012/7/31
700	إلى حـ/ الموردين (عدنان)	
(تصحيح الخطأ في تسجيل شيك المورد عدنان)		

200	من حـ/ مصاريف وعمولات بنكية	2012/7/31
200	إلى حـ/ البنك	
(تسجيل مصاريف وعمولات بنكية)		

1000	من حـ/ الذمم المدينة (خلدون)	2012/7/31
1000	إلى حـ/ البنك	
(تسجيل شيك معاد للعميل خلدون)		

2000	من حـ/ أ. دفع	2012/7/31
2000	إلى حـ/ البنك	
(تسجيل تسديد البنك لورقة الدفع)		

وعند ترحيل هذه القيود على صفحة حساب البنك (أو على البرنامج المحاسبي لشركة النسيم) يظهر حساب البنك بدفاتر الشركة كما يلي:

حـ/ البنك	
منه	**له**
42900 رصيد قبل التسويات	200 من حـ/ مصاريف وعمولات بنكية
600 إلى حـ/ إيراد فوائد السندات	1000 من حـ/ الذمم المدينة (خلدون)
700 إلى حـ/ الموردين (عدنان)	2000 من حـ/ أ. دفع
41000 رصيد بعد التسويات (الرصيد المعدل)	

ما في حكم النقدية :

اوراق مالية (اسهم او سندات)قصيرة الاجل جدا عالية السيولة ولها شروط خاصة

أ- يمكن بيعها وتسييلها فورا : جاهزة للتحول الى نقدية فورا (سوق تداول قوى لما تعرضها تبيعها فورا)

ب- اجلها قصير جدا 3 شهور او اقل (3 شهور يحسبوا من وقت الشراء الفعلي) بحيث يكون هناك خطر طفيف للتغير في اسعار الفائدة ولا تخسر فيها بل ممكن تكسب فيها . مثل اذون الخزانة والاوراق التجارية و اذون صناديق الاستثمار في الاوراق المالية

* مثل اذون الخزانة : هو اقتراض للحكومة او للبنك المركزي قصير الاجل من الشعب في شكل سندات قصيرة الاجل تتراوح اعمارها ما بين ال 9 شهور والشهر الواحد ولماذا تقترض الدولة لأنها عندها مصروفات مثل رصف الطرق وبناء الكباري وايرادات من جباية الضريبة والجمارك على السلع المستوردة ، تسبق النفقات توقيت وصول الايرادات في الدولة فيحدث عجز لأنه مطلوب مصروف اليوم والايراد سوف يأتي بعد فترة فيضطر البنك المركزي او الدولة للاقتراض من الشعب في الاجل القصير عن طريق اصدار سندات او اذون خزانة قصيرة الاجل حسب احتياجات الحكومة 9 شهور او 3 شهور وهذه الاذون مضمونة بالسمعة الائتمانية للدولة التي لا تفلس او نادرا ما تفلس .(وتقترض الحكومة من الشعب سندات طويلة الاجل ودى لا تعتبر في حكم النقدية) 3 شهور فاقل يعتبر في حكم النقدية لو اكثر من 3 شهور واقل من سنة تصبح اصول متداولة وليست في حكم النقدية .

- مثل اوراق تجارية : معاملة تتم بين شركة ذات سمعة ائتمانية عالية في السوق (لضمان الفلوس)مثل فودافون وبيبسي ووو بنك او شركات التامين (عندها وفرة في النقدية) تقرض الشركات ذات السمعة الائتمانية العالية وتعطيها اوراق تجارية هذه الورقة التجارية بمثابة شيك اقتراض اقترضت به فودافون من شركة تامين او بنك كبير ... هذه الاوراق التجارية متداولة في البورصة مثل الاسهم والسندات (هذه الورقة مدتها حد اقصي 270 يوم وتنشا ما بين شركة عالية السمعة الائتمانية مثل فودافون ومؤسسة مالية مثل بنك او شركة تامين ...المؤسسات المالية لديها سيولة عالية ويريدوا الاستثمار في شيء مضمون العائد فيعطى الورقة التجارية للشركة ذات السمعة الائتمانية العالية هذه الورقة التجارية قابلة للتداول والبيع اجلها 3 شهور او اقل من تاريخ الشراء تعتبر في حكم النقدية (لأنها تتحول في لحظة الى نقدية) .
- ملحوظة السهم ليس في حكم النقدية لأنه ليس له اجل . بعكس السندات
- مثل اذون صناديق الاستثمار في الاوراق المالية : (مثال لو لديك 100$ تقدر تضارب في البورصة لا تقدر لان ممكن السهم يكون اغلي من ذلك لكن ممكن تدخل في صندوق للمضاربة والاستثمار في الاوراق المالية ب 100$ يحل آجلة بعد سنة مثلا الصندوق له مدير خبير في صناديق الاستثمار والبورصة يقوم بطرح الاذون وبسيلها بعد سنة يأخذ الفلوس من الناس بعد سنة ويرجعها لهم بعد سنة بعد ان يكون عمل ارباح الخلاصة (صندوق له مدير استثماري هذا المدير يطرح اذون سنويا يقترض من العامة في اكتتاب عام الذى يأخذ السند بأخذ ربح من الصندوق بالإضافة الى استراد مبلغه وهى عمليات مضاربة كبيرة خلال السنة هذا السند يعتبر في حكم النقدية اذا كان اجله 3 شهور فاقل من تاريخ شرائه وهو متداول في البورصة ويمكن بيعه في اى وقت .

- السند او اذون الخزانة يكون له سعر فائدة معلن وبالطبع بيكون هناك علاوة او خصم (اذا كان معدل الفائدة المعلن على صك (الاسمي) السند اقل من معدل الفائدة في السوق بيتم اصدار هذا السند بخصم لو كان معدل الفائدة المعلن على صك السند اكبر من معدل الفائدة في السوق بيكون اصدار هذا السند بعلاوة ...لما تكون الفترة قصيرة جدا اذن التذبذب في معدل الفائدة في السوق بالنسبة للمعدل المعلن سيكون طفيف جدا معني ذلك معدل الفائدة على السند او الاذن بيكون ثابت بالتالى يصلح انه بيكون في حكم النقدية .....

النقدية المقيدة: النقدية التى يتم وضعها جانبا لاستخدام محدد

مقدمة

مربوطة على وديعة / مربوطة على خطاب ضمان / مضمون بها قرض / رصيد تعويضي في قرض

مثل وديعة ب نص مليون جنية مربوطة على خطابات ضمان الوديعة بالكامل لا يمكن تسيلها الا بعد انتهاء خطابات الضمان وانتهاء خطابات الضمان بعد 3 سنوات دي تصبح اصول غير متداولة .. طب لو نص مليون جنية مربوطة على خطاب ضمان ومدة خطاب الضمان 3 شهور ده يعتبر اصل متداول (ودائع بالبنوك /مقيدة على خطابات ضمان

النقدية المقيدة عندما يصبح المبلغ ذو اهمية نسبية ولها فروق جوهرية (يؤثر في قرارات مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ القرار) لابد من الالتزام بمعالجات المعايير كالتالي :

- افصل النقدية المقيدة عن رصيد النقدية الطبيعي
- يا اما اصول متداولة يا اصول غير متداولة حسب طبيعتها .
- تصنف كاصول متداولة لو مدتها 12 شهر فاقل ولو اكثر من 12 شهر تعتبر اصول غير متداولة
- امثلة للنقدية المقيدة (مقيدة بغرض التوسع في مصنع الشركة – مخصصة لسداد ديون طويلة الاجل – الرصيد التعويضي في قرض) .

الاهمية النسبية في العرف لدى المهنيين 1% من أجمالي الاصول في الميزانية و 2/1% من أجمالي الايرادات في قائمة الدخل بعدها تبدا الاهمية النسبية وهذه النسب شديدة الحيطة والحذر

معني الرصيد التعويضي

يعنى مثلا روحت اخذ قرض وليكن بمليون البنك يضع في حسابي المليون ولكن مسموح ليا كحد اقصى للسحب وليكن حتى 900 الف وال 100 الف دي غير قابلة للصرف ده تعتبر رصيد تعويضي لان لما تتعثر في دفع اصل المبلغ والفوائد يبدأ يطالبك ويسيل من الرصيد التعويضي ومن ثما يبدأ في مطالبتك قضائيا والرصيد التعويضي هو نقدية مقيدة ولكنه لا يعتبر في حكم النقدية والرصيد التعويضي ممكن يسيل بعد فترة معينة حسب اتفاق البنك مع المقترض هو يضع ضمن الاصول متداولة لو مدته اقل من سنة وغير متداولة لو اكثر من سنة .

السحب على المكشوف :

وهو ان يكون الرصيد في البنك سالب
بمعنى ان الشركة تكتب شيكا اكبر من الرصيد الموجود في حسابها في البنك والبنك يقوم بصرف الشيك كامل ولكن ذلك بيكون بناء على اتفاقات بين البنك والشركة وفوائد كمان والسمعة الائتمانية للشركة وحد اقصى للسحب

معين
السحب على المكشوف يصنف كالتزامات متداولة لان ذلك مفيد للمستفيدين من معلومات الشركة في اتخاذ القرارات

تصفية الحسابات من بعضها غير مسموح بها الا اذا كان هناك معيار يسمح بذلك

مثلا اصول متداولة وخصوم متداولة طرحهم من بعضهم وطلع راس المال العامل وبدا الميزانية

راس المال العامل وكمل بعدها ده لا يسمح به ....

وفيه استثناء ان لو الشركة لديها اكثر من حساب في نفس البنك ونفس العملة واحدهم سالب والاخر موجب ويكفى لتغطية الحساب السالب يسمح بالتصفية الحساب السالب في الموجب وبالتالي لا يدخل ضمن الالتزامات المتداولة ولكن ضمن الرصيد المصفى في النقدية
لو ان هناك للشركة اكثر من حساب في بنوك مختلفة واحدهم سالب لا يسمح بالتصفية.

ملخص لعناصر متعلقة

بالنقدية
- النقدية (الصندوق والحسابات الجارية) تصنف كنقدية ويتم التقرير عنها كنقدية اذا لم تكن مقيدة ولو مقيدة تصنف كمتداولة او غير متداولة حسب طبيعتها (اجل القيد)
- العهدة المستديمة التي يتم استعاضتها (مبلغ من المال يتم اعطائها لأمين عهدة لسداد المصروفات النثرية ويصرف بمستندات صرف) تصنف كنقدية ويتم التقرير عنها كنقدية (قيد العهدة من حـــ/ عهدة فلان الى حـــ/ النقدية وعندما يأتي بمستندات صرف يتم عمل استعاضة للعهدة من حـــ/ مصروفات ... الى حـــ/ الصندوق .. بالمبلغ الذى تم صرفه وتصبح العهدة كما هي .
- ارواق مالية قصيرة اجل تصنف في حكم النقدية لو اجلها 3 شهور فاقل لو اجلها من 3 شهور الى 12 شهر تصنف استثمارات قصيرة اجل كأصول متداولة اكثر من ذلك اصول غير متداولة
- الشيكات المؤجلة تعتبر من حسابات العملاء ويتم التقرير عنها كشيكات تحت التحصيل على افتراض انها سوف يتم تحصيلها لو مشكوك في تحصيلها سوف نعمل مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
- سلف العاملين تعتبر من حسابات العملاء غير التجاريون ارصدة مدينة اخرى يعني على افتراض انه سوف يتم تحصيلها من العاملين او تخصم من الراتب
- الطوابع والدمغات تصنف كمصروفات مقدمة او لو هي ذات اهمية نسبية ممكن تصنف كمخزون بريد او مستلزمات بريد
- السحب على المكشوف تصنف كالتزامات متداولة الا اذا لو تم تصفيتها لو في نفس البنك تعتبر نقدية
- الارصدة التعويضية ودى بتكون في القروض تصنف كأصول متداولة او اصول غير متداولة (ودائع مربوطة على رصيد تعويضي) وتصنف حسب الاجل لو في خلال 12 شهر يبقي متداول اكثر من 12 شهر يصبح غير متداول ولابد من الافصاح في الإفصاحان المرفقة تفاصيل اتفاق الرصيد التعويضي .

تسوية النقدية بالصندوق الهدف منها مطابقة التأكد من رصيد النقدية الفعلي الموجود في الصندوق مع الموجود بالدفاتر

وعند الجرد ينتج الاتي

١- تساوى رصيد الصندوق الفعلي مع الدفاتر يوجد تطابق لا يوجد أي تسويات

٢- رصيد الصندوق الفعلي اقل من الدفاتر يوجد عجز
٣- رصيد الصندوق الفعلي اكبر من الدفاتر يوجد فائض
اولا نأخذ العجز رصيد الصندوق الفعلي اقل من الدفاتر
للأسباب الاتية
1-عدم تسجيل مدفوعات نقدية في دفتر اليومية مثل سهو المحاسب عن تسجيل فاتورة مشتريات نقدية لاحد الموردين او دفع مصاريف ايجار نقدا وعدم اثباتها في الدفاتر
٢- الاختلاس من الصندوق ويتحمل المسؤولية من يثبت عليه ذلك
٣- اهمال او خطا امين الصندوق في عد المبالغ المقبوضة والمدفوعة من الغير
٤- فروقات محاسبة العملاء مثلا القروش او الهلله
٥- تسجيل مقبوضات نقدية بأكبر من قيمتها الفعلية مثل تسجيل فاتورة مبيعات نقدية مرتين مما يؤدى الى ظهور رصيد الدفتري للصندوق بأكبر مما يجب وبالتالي يوجد عجز

القيود في حالة الجرد وجد عجز

من حـــ/ عجز الصندوق الى حـــ/ الصندوق

وقيد اقفال العجز في المتسبب في العجز

مثلا مشتريات لم تسجل / امين الصندوق اختلس مصروفات لم تسجل

من ح المشتريات او حـــ/ ذمم العاملين امين الصندوق الى حـــ/ عجز الصندوق

طب لو فروقات الصندوق المصرح بها مثل القروش والخ

من حـــ/ عجز الصندوق الى حـــ/ الصندوق

والاقفال

من حـ/ ملخص الدخل بفروقات الصندوق الى حـــ/ عجز الصندوق

اسباب الفائض رصيد النقدية الفعلي اكبر من الدفاتر :

١- عدم تسجيل مقبوضات نقدية مثل مبيعات نقدية
٢- تسجيل مقبوضات نقدية في الدفاتر باقل من الحقيقي او الصحيح
٣- تسجيل مدفوعات نقدية في الدفاتر بأكثر من اللازم مثل تسجيل سند صرف بالخطأ
٤- خطا امين الصندوق في قبض او صرف مبلغ مثل قبض مبلغ اكثر من المبالغ الواردة في فاتورة المبيعات او دفع امين الصندوق مبلغ اقل من المبلغ الوارد في احد سندات الصرف

القيود في حالة الفائض
من حـــ/ الصندوق الى حـــ/ فائض الصندوق
أي زيادة غير معروفة تعالج كإيراد يقفل في ملخص الدخل

لو الفائض مبيعات لم تسجل مثلا او خطا في تسجيلها
من حـــ/ فائض الصندوق

الى حـــــ/ المبيعات او ملخص الدخل (فروقات الصندوق الغير معروفة تقفل في ملخص الدخل كإيراد)

الرقابة الداخلية : يكون الاساسي لمنع واكتشاف وتصحيح الاخطاء من خلال نظام سليم للرقابة الداخلية والرقابة الداخلية مصممة لتحقيق الاهداف التالية :

١- حماية الاصول
٢- تشجيع الموظفين على اتباع سياسة الشركة
٣- تعزيز الكفاءة التشغيلية والعمل على تقليل الفاقد مما يقلل من التكاليف ويز الارباح
٤- ضمان دقة وموثوقية السجلات المحاسبية
٥- الالتزام بالمتطلبات القانونية

اجراءات الرقابة الداخلية

١- ممارسات التوظيف الذكية والفصل بين المهام
٢- المقارنات ومراقبة الالتزام (لا يجوز لأى شخص او قسم ان يكون له القدرة على القيام بأي معاملة من البداية للنهاية دون ان يتم فحصها من قبل شخص او قسم اخر)
٣- السجلات الكافية (السجلات المحاسبية يجب ان تكون مدعمة اما بالمستندات الورقية او السجلات الالكترونية
٤- وضع حدود للوصول الى الاصول (لاكتمال الفصل بين المهام ينبغي على سياسة الشركة ان تقصر الوصول الى الاصول فقط على اولئك الاشخاص او الاقسام المسؤولة عن حفظ هذه الاصول)
٥- الموافقات الملائمة (يجب الا يتم القيام بأى معاملة دون الحصول على موافقة خاصة او عامة من الادارة)
٦- تكنولوجيا المعلومات (تعتمد النظم المحاسبية بدرجة قليلة على الاجراءات اليدوية وبدرجة اكثر على تكنولوجيا المعلومات بالنسبة لحفظ السجلات ومناولة الاصول والموافقات والرقابة والحماية المادية للاصول.

الرقابة الداخلية على مقبوضات ومدفوعات النقود

يتطلب النقد بعض انظمة الرقابة الداخلية المحدة لانه من السهل نسبيا سرقة النقد وايضا من السهل تحويله الى اشكال اخرى من الثروة وتؤثر جميع معاملات المنشاة بالنقد ويجب ان يتم ايداع جميع مقبوضات النقد لحفظها في البنك بسرعة .

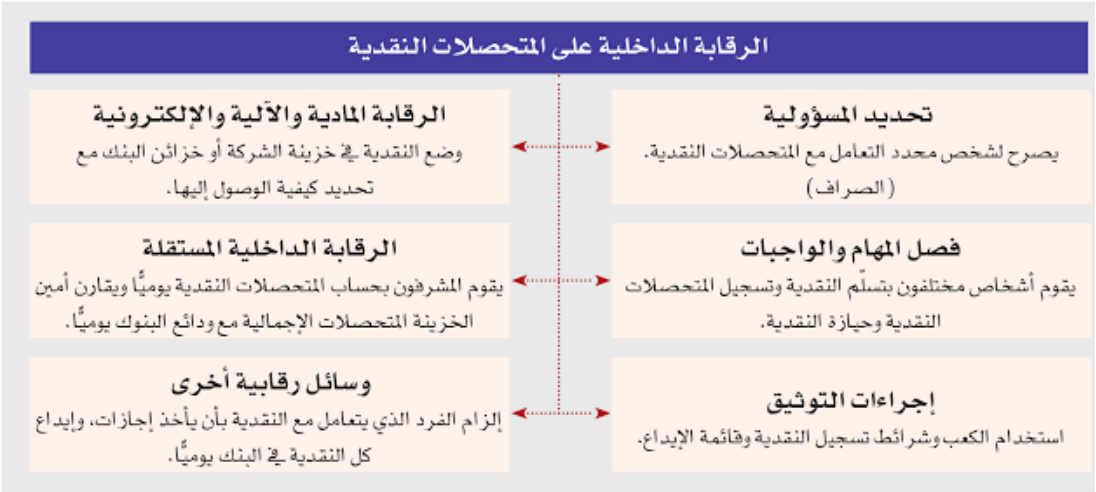

تابعونا

[صفحة جروب معرفة المحاسبة]

[محاسب مصطفى صباح]